

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية
مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت
٦١٣٧ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩	التقرير الثاني للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2009/267)		المادة ٣٧ سيراليون (وزير الخارجية)	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون
٦١٦٣ ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩			المادة ٣٧ سيراليون المادة ٣٩ الممثل التنفيذي للأمين العام، ورئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦١٨٧ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2009/438)		المادة ٣٧ سيراليون المادة ٣٩ الممثل التنفيذي للأمين العام، ورئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوين	
٦١٨٩ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2009/438)	مشروع قرار (S/2009/456)	المادة ٣٧ سيراليون		القرار ١٨٨٦ (٢٠٠٩) ١٥-لا أحد-لا أحد

٧ - الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

لبيان نيروبي، فضلا عن التهديدات الأمنية التي يشكلها جيش الرب للمقاومة. وإضافةً إلى ذلك، استمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين قدمهما المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى بشأن قيامه بتيسير عمليات السلام في المنطقة.

عرض عام

نظر مجلس الأمن، خلال الفترة قيد الاستعراض، في الجوانب المختلفة للأوضاع السياسية والإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى، فعقد أربع جلسات واتخذ قرارا واحدا وبيانا رئاسيا واحدا. وركز المجلس على التطورات المتعلقة بتنفيذ حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا

التي يشكلها جيش الرب للمقاومة، ورحب بإعادة إرساء السلام والأمن في شمال أوغندا^(٧٨).

١٥ كانون الثاني/يناير إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩: إحاطات إعلامية قدمها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى

في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قدم المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى إحاطة إعلامية إلى أعضاء المجلس بشأن ما الأنشطة التي يضطلع بها في تيسير عمليات السلام في المنطقة. وفي معرض إفادته عن التقدم المحرز، أشار إلى تحسن العلاقات بين كينشاسا وكيغالي بعد أن شهدت تدهورا في السابق، وإلى المناقشات التي يجريها الرئيسان جوزيف كابيلا وبول كاغامي. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد عن المحادثات الجارية بين حكومة كينشاسا والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وعن تراجع توقعات استيلاء المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب عسكريا على مدينة غوما تراجعا ملحوظا. وأشار المبعوث الخاص، رغم ذلك، إلى أن وتيرة التقدم المحرز في الحوار لا تزال أبطأ مما هو منشود، على الرغم من أن جميع الأطراف قد أعادت بقوة تأكيد التزامها بحوار نيروبي. وبينما أشار إلى التحديات الكبيرة التي لا تزال ماثلة، أفاد بأن وتيرة الحوار لا تزال بطيئة، وناشد المجلس أن يستخدم كل ما لديه من تأثير على الأطراف لتشجيع العملية. ثانيا، أفاد أنه في ظل إصرار المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، ظل الحوار ثنائيا بين المؤتمر والحكومة حصرا. وذكر، بناء على ذلك، أن من المهم إيجاد طريقة فعالة لربط المصالح والالتزامات التي تعهد بها أكثر من ٢٠ جماعة مسلحة في إطار اتفاق غوما باحترام النتائج النهائية لهذا الحوار. ثالثا، لا يزال الوجود الطويل الأمد للجماعات المسلحة الأجنبية - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة وغيرها - على الأراضي الكونغولية يشكل

١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨: القرار المتعلق بوجود جماعات مسلحة

في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، اتخذ المجلس القرار ١٨٠٤ (٢٠٠٨) الذي طالب فيه القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوات المسلحة الرواندية السابقة/قوات إنتراهومي، وسائر الجماعات المسلحة الرواندية الموجودة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقيام فورا بإلقاء سلاحهم وتقديم أنفسهم للسلطات الكونغولية ولبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادةهم إلى الوطن وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم؛ ووقف تجنيد الأطفال؛ وإنهاء العنف القائم على نوع الجنس. وأهاب المجلس كذلك بحكومتها جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا تكثيف التعاون للوفاء بالتزامتهما بموجب بيان نيروبي.

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨: بيان رئاسي بشأن عدم توقيع جيش الرب للمقاومة لاتفاق السلام

أدان المجلس، ضمن جملة أمور، في بيان رئاسي مؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، امتناع قائد جيش الرب للمقاومة، جوزيف كوني، المتكرر عن توقيع اتفاق السلام النهائي، ودعا جيش الرب للمقاومة إلى توقيع الاتفاق واحترام أحكامه على الفور، والبدء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لضمان التوصل إلى حل سياسي سلمي. وطالب المجلس جيش الرب للمقاومة بالتوقف عن تجنيد الأطفال واستخدامهم، والإفراج عن جميع النساء والأطفال وجميع الأشخاص من غير المقاتلين، وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وبالإضافة إلى ذلك، رحب المجلس بالجهود المشتركة التي تبذلها دول المنطقة للتصدي للتهديدات الأمنية

(٧٨) S/PRST/2008/48.

٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ في غوما. وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات
٢٣ آذار/مارس، أبلغ المبعوث الخاص عن إحراز تقدم كبير في
هذا الصدد، على الرغم من أن بعض الأحكام الهامة لم تنفذ
بعد، من قبيل إنشاء آلية وطنية للمصالحة وتحديد السبل الكفيلة
بتعزيز مشاركة مباشرة بصورة أكبر لعناصر من الجماعات
المسلحة السابقة في الحياة السياسية في البلاد. وأفاد بأنه أبلغ
الرئيس كاييلا باعتزامه، وكذلك اعتزام الرئيس السابق بنجامين
مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة)، التراجع خطوة إلى الوراء فيما
يتعلق بدورهما النشط في المنطقة، وطمأن الرئيس كاييلا على
بقائهما على أهبة الاستعداد إذا احتاجت المنطقة إلى مساعيهما
الحميدة مرة أخرى. وأخيراً، أوصى باتباع نهج يشمل الجميع،
لمعالجة الأسباب الجذرية لتكرار الأزمة، على أن يجمع هذا
النهج بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني
بمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا والشركاء الدوليين في
التنمية لبذل جهود متضافرة لتعزيز مؤسسات الحكم في
جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٨٠).

(٨٠) S/PV.6215، الصفحات ٢ إلى ٦.

عاملاً رئيسياً يتعين تسويته من خلال اتخاذ مجموعة مناسبة من
التدابير. وأخيراً، طمأن المجلس بأنه لن يألو جهداً لمساعدة
الأطراف المعنية في التوصل إلى اتفاق شامل وواقعي^(٧٩).

وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أفاد المبعوث
الخاص، في معرض إبلاغه عن التحول الهائل الذي طرأ على
الأوضاع، بأن الحالة الإنسانية شهدت تحسناً كبيراً وأن المؤتمر
الوطني للدفاع عن الشعب لم يعد له وجود كمنظمة سياسية
عسكرية. وتقلص بشكل كبير ما تشكله الجماعات المسلحة،
وبخاصة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، من تهديد للسلام
الإقليمي، وشهدت العلاقات الإقليمية دفئاً ملحوظاً. وأشار
المبعوث الخاص إلى جولاته المنسقة التي قام بها لإجراء
مشاورات مع رؤساء الدول في المنطقة ومع قيادة القوات المؤتمر
الوطني للدفاع عن الشعب، مشيراً إلى أنها قد أكسبته ثقة
الجميع وقبولهم لتنظيم الحوار المباشر بين المؤتمر الوطني للدفاع
عن الشعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أرسى
أيضاً الأساس الذي قامت عليه اتفاقات السلام الموقعة في

(٧٩) S/PV.6067، الصفحات ٢ إلى ٥.

الجلسات: الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت
٥٨٥٢		مشروع القرار	المادة ٣٧		القرار ١٨٠٤ (٢٠٠٨)
١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨		(S/2008/171)	جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا		١٥-لا أحد-لا لا أحد
٦٠٥٨			المادة ٣٧		S/PRST/2008/48
٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨			أوغندا		
٦٠٦٧			المادة ٣٩		
١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩			المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون	القرار والتصويت
٦٢١٥ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩			المادة ٣٩	المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	

٨ - الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

عرض عام

المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وولاية فريق الخبراء المعني برصد التدابير الجزائية^(٨٣).

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨: الإذن لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم المساعدة الانتخابية

في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اتخذ المجلس القرار ١٧٩٧ (٢٠٠٨)، الذي يأذن لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم المساعدة للسلطات الكونغولية، بما في ذلك اللجنة الانتخابية المستقلة الوطنية، في تنظيم الانتخابات المحلية والتحضير لها وإجرائها. وبالإضافة إلى ذلك، رحب المجلس، في بيان رئاسي، في جملة أمور، بالاتفاق على وقف إطلاق النار ووثائق الالتزام الموقعة في غوما بين الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بهدف إحلال السلام والأمن في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وعلاوة على ذلك، حث المجلس جميع الأطراف على احترام وقف إطلاق النار وتنفيذ التعهدات التي أخذتها على عاتقها^(٨٤).

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عقد مجلس

الأمن ١٨ جلسة بشأن الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك جلستان خاصتان مع البلدان المساهمة بقوات^(٨١)، واتخذ المجلس ثمانية قرارات واعتمد ثلاثة بيانات رئاسية. ولمواجهة تدهور الحالة الأمنية والإنسانية المرتبط باستمرار وجود جماعات وميليشيات مسلحة في الجزء الشرقي من البلد، قرر المجلس إعادة تركيز ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيزها فيما يتعلق بحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة ومرافقها. ووسع المجلس أيضا ولاية البعثة لمساعدة السلطات الكونغولية في تنظيم الانتخابات المحلية والتحضير لها وإجرائها.

ومدد المجلس ولاية البعثة مرتين لمدة سنة واحدة في كل منهما^(٨٢). وبالإضافة إلى ذلك، مدد المجلس في أربع مناسبات نظام الجزاءات المفروضة على الجماعات

(٨١) الجلسة ٦٠٢٣، المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، والجلسة ٧٦٢٣٧، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(٨٢) القراران ١٨٥٦ (٢٠٠٨) و ١٩٠٦ (٢٠٠٩).

(٨٣) القرارات ١٧٩٩ (٢٠٠٨) و ١٨٠٧ (٢٠٠٨) و ١٨٥٧ (٢٠٠٨).

(٢٠٠٨) و ١٨٩٦ (٢٠٠٩).

(٨٤) S/PRST/2008/2.